

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، حسين السكران

المميز :-

وكيلاه المحاميان

المميز ضده :-

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/١/١٨ تقدم المميز المتهم بهذا التمييز للطعن في
القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٣/٤٩٠) تاريخ
٢٠١٤/١٢/٣١ المتضمن وضع المميز بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس
سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية :-

١. إن الحكم المميز مخالف للقانون وهو غير معلل التعليل الوافي والكافي ويكتنفه الغموض بالنسبة للمميز مما يستوجب نقضه لإعادة وزن البينة .

٢. إن تجريم المميز بجناية السرقة بحدود المادة (٢/٤٠١) عقوبات في غير محله من جهة الواقع والقانون .

٣. جانب محكمة الموضوع الصواب بتجريم المميز بجناية هتك العرض بالتعاقب بناءً على ادعاء متناقض جوهرياً خلال مراحل التحقيق والمحاكمة .

٤. جانب محكمة الموضوع الصواب بإدانة المميز بجنحة حمل وحياسة أداة حادة حيث جاءت أقوال وشهادات المشتكى خالية من أي ذكر لمسألة حمل المميز للأدوات الحادة .

وبتاريخ ٢٠١٥/١/١٩ وبكتابته رقم (٢٠١٥/٢٩) رفع مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٣/٤٩٠) تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر بحق المتهم قد جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من الأصول الجزائية طالباً تأييده .

وبتاريخ ٢٠١٥/١/٢٩ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعته الخطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً ونقض القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت المتهمين :-

١.

٢.

٣.

إلى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمتهم عن الجرائم التالية :-

١. جناية هتك العرض بالتعاقب بحدود المادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١ أ) عقوبات مكررة مرتين للمتهمين

٢. جناية هتك العرض بالتعاقب بحدود المادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١ أ) عقوبات للمتهم

٣. جناية السرقة بحدود المادة (٢/٤٠١) عقوبات للمتهمين جميعهم .

٤. جنحة الإيذاء بالاشتراك بحدود المادتين (٣٣٤ و ٧٦) عقوبات للمتهمين جميعهم .

٥. جنحة حمل وحياسة أداة حادة بحدود المادة (١٥٦) عقوبات للمتهمين جميعهم .

٦. جنحة الاعتداء على الحياة الخاصة بحدود المادة (٣٤٨) مكررة عقوبات للمتهمين جميعهم .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم (٢٠١٣/٤٩٠) تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

إنه وفي مساء يوم ٢٠١٢/٩/٢٦ وبناء على خلاف فيما بين المتهم والمشتكى حيث إن للمتهم مبلغ خمسة وثلاثين ديناراً بذمة المدعو صديق المشتكى حيث تبرع المشتكى بدفع هذا المبلغ ونتيجة لهذا الخلاف قام المتهم والمتهمة بأخذ المشتكى إلى مزرعة خالية من الناس ومكانها بعيد عن أنظار الناس وتقع في منطقة البقعة وعند وصولهم إلى تلك المزرعة قاموا جميعاً بالاعتداء عليه بالضرب وسرقة هاتفه الخليوي وباكيت دخان وشريحة هاتف وقاموا بإدخاله إلى غرفة مهجورة في تلك المزرعة بعد أن أشهروا عليه أدوات حادة كانت بحوزتهم وقاموا بخلع ملابسه وقاموا باللواط به وتعاقبوا عليه حيث كان عندما يعتدي عليه أحدهم يمك الآخرون بالمشتكى ليتمكن هذا الشخص من الاعتداء عليه

جنسياً وأجبروه على مص قضيب المتهم وقضيب المتهم وبعد ذلك سمحوا للمشتكى بارتداء ملابسه وذهبوا جميعاً بالسيارة التي كان يقودها المتهم وقاموا بإيصال المتهم إلى منزله وعاد المتهمان ، ومعهما المشتكى إلى المكان ذاته واشتركا بإجبار المشتكى على مص قضيب المتهم وأثناء ذلك قام المتهم بتصوير هذه الواقعة على هاتفه النقال وبعد ذلك غادروا المزرعة جميعاً وقام المتهمان بإيصال المشتكى إلى الشارع الرئيس حيث توجه المشتكى إلى عمه الشاهد وأخبره بما حصل معه وتوجهها إلى المركز الأمني وتقديم بالشكوى واحتصل المشتكى على تقرير طبي قضائي يشعر بإصاباته وكذلك ثبت من خلال تقرير المختبر الجنائي أن الحيوانات المنوية الملتقطة عن المشتكى بخصوص الاعتداء الجنسي الواقع عليه تعود للمتهم علاء وجرت الملاحقة قانوناً .

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بما يلي :-

١ - عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف الجرم المسند للمتهمين من جنحة الاعتداء على الحياة الخاصة خلافاً لأحكام المادة (٣٤٨) مكررة عقوبات إلى جناية هتك العرض بالتعاقب خلافاً لأحكام المادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١ أ) عقوبات .

٢ - عملاً بأحكام المادة (١/٥٨) من قانون العقوبات عدم ملاحقة المتهمين عن جناية هتك العرض بالتعاقب خلافاً للمادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١ أ) عقوبات بوصفها المعدل وذلك لأنه تم ملاحقة هذين المتهمين عنها في الفقرة الأولى من إسناد النيابة العامة لهما في الواقعتين الأولى والثانية من ارتكاب الجريمة .

٣ - عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من جناية هتك العرض بالتعاقب خلافاً لأحكام المادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١ أ) عقوبات بوصفها المعدل عن الواقعة الثانية وذلك لثبوت أنه غادر مكان ارتكاب الجريمة بعد ارتكاب الواقعة الأولى ولعدم قيام الدليل القانوني القاطع والمقنع بحقه عن الواقعة الثانية .

٤ - عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين

بجناية هتك العرض بالتعاقب خلافاً لأحكام المادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١ أ) ومرة واحدة للمتهم عقوبات مكررة مرتين بالنسبة للمتهمين وتجريمهم جميعاً بجناية السرقة خلافاً لأحكام المادة (٢/٤٠١) عقوبات .

٥- عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهمين عن جنحة الإيذاء بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين (٣٣٤ و ٧٦) عقوبات وذلك لأنها عنصر من عناصر جناية السرقة خلافاً لأحكام المادة (٢/٤٠١) عقوبات وهي الظرف المشدد لهذه الجناية .

٦- عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة كل واحد من المتهمين بجنحة حمل وحياسة أداة حادة خلافاً لأحكام المادة (١٥٦) عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم على كل واحد منهم بالحبس لمدة أسبوع واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم محسوبة لهم مدة التوقيف ومصادرة الأدوات الحادة حال ضبطها .

وعطفاً على ما جاء بقراري التجريم والإدانة تقرر المحكمة ما يلي :-

أولاً :- عملاً بأحكام المادة (٢/٤٠١) عقوبات الحكم بوضع المجرمين (بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم لكل واحد منهم محسوبة لهم مدة التوقيف.

ثانياً :- عملاً بأحكام المادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١ أ) عقوبات الحكم بوضع المجرمين

بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ست سنوات والرسوم لكل واحد منهم مكررة مرتين بالنسبة للمجرمين بعد إضافة نصف العقوبة للحد الأدنى عملاً بأحكام المادة (١/٣٠١ أ) عقوبات .

ثالثاً :- وظروف القضية ونظراً لإسقاط الحق الشخصي عن المجرمين بموجب الاستدعاء المقدم من المشتكى والمحفوظ في ملف القضية والذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بالمادة (٣/٩٩) عقوبات تخفيض العقوبة المحكوم بها المجرم لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم عن جناية السرقة ووضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم عن جناية هتك العرض بالتعاقب ، وكذلك تخفيض العقوبة المحكوم بها المجرم لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم عن جناية السرقة ووضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم عن جناية هتك العرض بالتعاقب مكررة مرتين محسوبة لهما مدة التوقيف.

رابعاً :- عملاً بأحكام المادة (١/٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم لتصبح العقوبة الواجبة التطبيق بحقه وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها وتنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرمين لتصبح العقوبة الواجبة التطبيق بحقهما الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم لكل واحد منهما محسوبة لهما مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها وترك المجرم حراً لحين اكتساب الحكم الدرجة القطعية لأنه مكفول .

لم يرتضِ المتهم المميز بهذا الحكم فطعن فيه تمييزاً .

كما رفع مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية والقرار الصادر فيها إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى طالباً تأييده .

وعن أسباب الطعن التمييزي جميعها :-

الدائرة حول الطعن في وزن البينات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فمن استعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبيناتها والقرار المميز بصفتها محكمة
موضوع نجد :-

١. من حيث الواقعة المستخلصة :-

فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى البيئة التي اعتمدتها في تكوين قناعتها بقرارها
المميز واقتطفت أجزاء منها أثبتتها في متنها وهي بيئة قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى
تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها والتي نقرها عليها والثابتة في شهادات شهود النيابة
العامة وأقوال المتهم والتقرير الطبي والمختبر الجنائي والتي لم ترد أية بيئة دفاعية
على خلافه .

٢. في التطبيقات القانونية :-

فإن فعل المتهم المتمثل بقيامه بالاعتداء الجنسي على المشتكى بالتعاقب مع
المتهمين الآخرين تحت التهديد والضرب يشكل جنائية هتك العرض بحدود المادتين
(١/٢٩٦ و ١/٣٠١ أ) من قانون العقوبات .

وكذلك فإن فعل المتهم المتمثل بقيامه مع الآخرين بأخذ هاتف المشتكى النقال
نوع (٢) وباكيت دخان وشريحة هاتف تحت الضرب والإكراه يشكل جنائية السرقة بحدود
المادة (٢/٤٠١) عقوبات .

وإن حمله أداة حادة يشكل حيازة أداة حادة بحدود المادتين (١٥٥ و ١٥٦) من قانون
العقوبات .

٣. إن العقوبات المفروضة على المتهم تقع ضمن الحدود القانونية وعليه فإن محكمتنا
تقر محكمة الجنايات الكبرى على النتيجة التي توصلت إليها وتؤيدها في قرار
التجريم والحكم الأمر الذي يتعين معه رد هذه الأسباب .

أما كون الحكم مميزاً بحكم القانون .

فقد جاء القرار المميز مستجمعاً لمقوماته ومشتملاً على أسبابه وخالياً من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه فإنه يتعين تأييده .

قراراً صدر بتاريخ ١١ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٤/١ م

رئاسة القاضي

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / غ . ع